

هل تلهم تجربة الحزب الشيوعي الصيني الأحزاب المصرية

القاهرة تبحث عن نموذج يدعم التنمية الاقتصادية على حساب الديمقراطية الغربية

فتحت مشاركة عدد من الأحزاب السياسية المصرية في القمة السياسية للحزب الشيوعي الصيني، بمناسبة مرور مئة عام على تأسيسه، الباب أمام تساؤلات بشأن نوع التجربة التي يمكن أن تستفيد منها الساحة السياسية المصرية من حزب عقائدي له مبادئه المختلفة في مجال الديمقراطية.

الشيوعي، مؤكداً فيه أن الحزب الصيني "استطاع تحقيق معجزة اقتصادية دفعت البلاد إلى مصاف الدول الكبرى، وأن التجربة الصينية أصبحت قصة نجاح يسعى كثيرون لراستها والاستفادة منها". ومع أن مصر منفتحة على الغرب والشرق ولديها علاقات وثيقة مع الجانبين، غير أنها في المنحى السياسي الراهن تميل نحو النماذج التي تتسم بطابع دكتاتوري يتناسب مع هذه المرحلة التي ترى الحكومة المصرية أنها لا تحتمل رفاهية حرية الأحزاب، والتي تحمل في ذكارتها مضامين سلبية، باعتبار أن عدداً كبيراً من القائمين عليها غير مهيبين سياسياً، علاوة على أن الشعب قد لا يحسن التصرف في هكذا مناخ.

يحمل الاهتمام المصري المتصاعد بتجربة الحزب الواحد في الصين مجموعة من الرسائل، مفادها أن هناك رغبة سياسية في الاقتراب من هذا النموذج الذي يعطي أولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حساب الحريات والإصلاحات السياسية ومبادئ الديمقراطية الغربية، الأمر الذي يتماشى مع توجهات النظام المصري الذي أبدى اهتماماً شديداً بالولويات الاقتصادية والأمنية التي يستهدف التعامل معها دون أن يهتّم بفتح مجالات تدعم تطور التجربة الحزبية.

ويعتمد الدستور المصري في بناء الدولة على تعدد الأحزاب وليس الحزب الواحد كما هو الحال في الصين، ويشير الواقع على الأرض إلى أن هناك أحزاباً هامشية جرى تجميعها تحت كيان أو مؤسسة واحدة وهي "تنسيقية شباب الأحزاب" التي تشبه الحزب الواحد، وتقوم الآن بأدوار فاعلة باتجاه جملة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ولا تولى الإصلاح السياسي اهتماماً مركزياً، ولعل ذلك تحديداً ما يجذب أحزاب الموالاة إلى التجربة ويحاول الموالون الاستفادة منها للإبقاء بان التجربة المصرية ليست وحيدة.

ورغم أن الحزب الشيوعي حزب عقائدي له مبادئه، على عكس مصر التي تتبنى طريقاً غامضاً ولم تتضح معالمه حتى الآن في مجال الديمقراطية، إلا أن عدداً من السياسيين المصريين يرون أن الاستفادة تكون من خبرات الحزب في تأسيس بنية قوية استطاعت أن تصمد

أحمد جمال
صحافي مصري



القاهرة - شارك عدد من الأحزاب المصرية في القمة السياسية التي عقدها الحزب الشيوعي الصيني، الثلاثاء، افتراضياً عبر تقنية فيديو كونفرانس، ضمن احتفالاته بمرور مئة عام على تأسيسه. وحرصت قوى مصرية عديدة، على رأسها "تنسيقية شباب الأحزاب" التي تضم في عضويتها 26 حزباً، على تهنئة الحزب الصيني، في خطوة لم تكن معروفة على مستوى العلاقات بين البلدين.

وفتحت هذه الخطوة المجال أمام قوى سياسية مختلفة للحديث عن أن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وجد هوامه في نموذج الحزب الشيوعي العتيد للتوامة أو الاقتداء به، ما يعني استكمال خطوات سابقة قام بها رؤساء مصريون سابقون جذبتهم نماذج سياسية واقتصادية تتواءم مع توجهاتهم؛ فقد اقتدى الرئيس جمال عبدالناصر بالتجربة السوفيتية في مجال تطبيق الاشتراكية.

عمرو الشوبكي



مشكلات مصرية
عديدة تعترض إمكانية
استنساخ التجربة الصينية

ناجي الشهابي



البحث عن مسكنات
لاوضاع الأحزاب المصرية
لن يأتي بنتائج مرجوة

وحاول خلفه الرئيس أنور السادات الانحياز إلى النموذج الليبرالي وإطلاق الحرية لتكوين الأحزاب والانتفاخ الاقتصادي، وجمع الرئيس حسني مبارك بين التجريبتين السابقتين. واخفقت كل التجارب في تحقيق الأهداف التي أعلنتها، وبقيت ذكرياتها التي لا تزال محل اختلاف بين القوى السياسية، لأنها صممت على استيراد نموذج من الخارج، والأدهى أن التطبيق كان خاطئاً في أغلب الأحيان. ووجه الرئيس السيسي قبل أيام خطاباً تلفزيونياً احتفاءً بثقوة الحزب



أيهما أفضل: نموذج حزبي شرقي أم غربي

الدولة المصرية حتى الآن، وما عداها من انتفاضات أو ثورات لم يتجاوز التأثير الكبير في ما خلفته الثورة الأمام. وإذا صمم النظام المصري على تعظيم النموذج الصيني ومحاولة تقليده فقد يصطدم بواقع يختلف عن البيئة التي ظهر ونضج وتبلور فيها الحزب العريق، وقد يجد نفسه في مأزق، لأن التجربة سوف تكون غير متسقة مع مزاج المصريين. وأكد رئيس حزب الجيل ناجي الشهابي أن البحث عن مسكنات لإصلاح أوضاع الحياة الحزبية في مصر لن يأتي بنتائج مرجوة، والتجارب السابقة التي حاولت فيها الأنظمة المختلفة استنساخ تجارب أخرى فشلت وتحولت إلى تقليد صوري، وهو أمر من المتوقع أن يتكرر مع التجربة الصينية، طالما أنه جرى تجاهل القاعدة الشعبية التي تشكل الأساس في بنية أي حزب. وأوضح في تصريح لـ "العرب" أن الاستفادة من التجربة الصينية قد تكون واردة من منظور الإصلاح الاقتصادي وليس السياسي، وينبغي أن يكون ذلك على مستوى الحكومات وليس الأحزاب، ولا توجد مجالات كبيرة مفتوحة أمام العمل السياسي الناضج في مصر، وقد تحول اللقاءات المتعددة إلى مجرد تعاون شكلي يصعب توظيفه بصورة إيجابية.

من القوى السياسية التي شاركت فيها وصارت التجربة فوقية. وأضاف الشوبكي في تصريح لـ "العرب" أن الحزب الصيني لم يجر تأسيسه فوقياً من رأس السلطة ومر بطورات ثقافية وتطورات اقتصادية وسياسية قبل أن يصل إلى تجربته الراهنة، بالتالي ليس من الممكن أن تستفيد القاهرة من حصيلة ما تحقق الذي يمكن الاستفادة منه. وترتكز رؤية الرئيس السيسي للأحزاب السياسية الضعيفة أصلاً على أنه لا يمكن التعويل عليها في تحقيق إصلاحات، لأنها لا ترتبط بالشارع وليست لديها الجذور الكافية التي يمكن البناء عليها، لذلك تعددت عمليات دمج الأحزاب بطرق وأشكال مختلفة أملاً في الوصول إلى وجود حزب أو تيار قوي يلعب دور حزب الرئيس والظهير السياسي له. ونبه مراقبون إلى ضرورة التعامل بحذر مع محاولات استنساخ التجربة الصينية لأن السياقات التي ظهر فيها الحزب الشيوعي والثورة الصينية التي قامت على تحرك الطبقات الفقيرة والغالين تختلف عن ثورة 23 يوليو 1952 في مصر وقادها تنظيم الضباط الأحرار ومازالت هي المرجعية الظاهرة لشكل

ياخذ البعض من المراقبين على الأنظمة المصرية أنها تسعى إلى تقليد نماذج مستوردة بطريقة مشوهة وتحاول تفصيلها على مقاسها، ما يجعلها تبدو في صورة غريبة، لأن تكييفها على مزاج النظام أحد أوجه الخلل الذي أدى إلى فشل تجربتي عبدالناصر والسادات، ويقود إلى النتيجة نفسها مع السيسي. وقال الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عمرو الشوبكي، إن التوجه المصري نحو الاستفادة من التجربة الصينية موجود في خيال البعض، لكن هناك مشكلات عديدة تعترض إمكانية استنساخ التجربة، لأن النجاح الحالي للحزب الصيني هو نتاج تجربة طويلة امتدت مئة عام تواجدها بالشارع وظل يناضل إلى أن نجح في إسقاط الحكومة الوطنية وقاد الثورة الصينية عام 1949. من هنا تأتي المفارقة في إعادة إنتاج النموذج بطريقة فوقية وعدم تكبد تضحيات حقيقية، فالنظام المصري يحاول أن يكون قريباً من الشارع من خلال تلبية احتياجاته دون الإنصات إلى نبضه مباشرة، والمرجعية التي يستند إليها الخاصة بثورة يونيو 2013 التي أزاحت الإخوان عن الحكم يشوبها جدل حتى الآن، حيث لفظت أجهزة الدولة الكثير

سنوات طويلة والتعرف على قدرة الحزب الصيني على التواصل بشكل مباشر مع الشعب وجذب الملايين من المواطنين على أرضية مشتركة تقوم على دعم الدولة الوطنية وتشكيل ظهير سياسي لها يخدم توجهاتها الداخلية والخارجية. وتتقارب هذه الرؤية نظرياً مع المبادئ العامة للنظام المصري والتحركات التي تتبناها "تنسيقية شباب الأحزاب" التي تأسست قبل ثلاثة أعوام باعتبارها منصة لـ "اللقاء أكبر عدد من التوجهات السياسية"، ربما تختلف في مسميات الكيانات المنتمية إليها، لكن الجميع يدورون في فلك النظام الحاكم، مع وجود اختلافات نسبية تتمثل في أن الكيان المصري الجديد يميل نحو النخبوية الشكلية وليس الشعبية النابعة من الناس كما هو الحال بالنسبة إلى الحزب الشيوعي. وتتعاظم ووائر رسمية عديدة مع التنسيقية على أنها كتلة سياسية تضم أحزاباً عدة متنافرة في الأدبيات، ويتم الترويج لها باعتبارها تمثل نموناً صغراً لتجربة الحزب الشيوعي الصيني الذي يمكن أن يكتسب أرضاً في الخطاب المصري المقبل، فالمطلوب الاقتباس والاقتراب والتكرار وليس التماثل، لأن هناك خصوصية.

التغيير بطيء والأزمات تتفاقم في السودان

انقسامات عميقة بين جناحي السلطة وملفات عالقة بلا حلول

تجاوز العقبات حتى لا تنزلق البلاد إلى مخاطر. وكان رئيس الحكومة السودانية قد استبق 30 يونيو من خلال تقديمه لمبادرة تتضمن إصلاح القطاع الأمني والعسكري والعدالة والاقتصاد والسلام وتفكيك نظام "30 يونيو" ومحاربة الفساد والسياسة الخارجية والسيادة الوطنية والمجلس التشريعي الانتقالي. ويقول المحلل السياسي إن هذه المبادرة بمثابة حجر القاء رئيس الوزراء لتحريك البركة السياسية لتجاوز العقبات. وعمل رئيس الوزراء السوداني على تحرير قرارات اقتصادية مؤثرة جداً، حكومته، حسبما يقول. ويؤكد أن تلك القرارات هدفت إلى معالجة مشاكل الاقتصاد المتراكمة منذ 30 عاماً، مشيراً إلى أن إعفاء الديون "هو نتيجة للجرارات الصعبة". ودافع حمدوك بشدة عن سياسات حكومته، التي تعرضت لانتقادات على أكثر من صعيد، مؤكداً في الوقت ذاته أن "الوقت الآن هو لتوحيد الجبهة الداخلية".

أكد ضرورة تصحيح مسار الثورة، وحتى المساهمة بإسقاط النظام خرجوا لأن حكومة حمدوك لم تحقق أهداف الثورة بمحاكاة رموز النظام السابق وتحقيق العدالة". ويقع الرئيس المعزول البشير والسجن منذ أن عزله الجيش في الحادي عشر من أبريل 2019 بعد ثلاثة عقود في الحكم تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتدري الوضع الاقتصادي. ويرزت خلافات عميقة بين القوى المدنية والعسكريين، لكن هناك قضايا استطاع مجلس السيادة الانتقالي والحكومة الانتقالية حسنها على صعيد الحركات المسلحة وعمليات السلام مع القوى الأخرى والتوصل إلى إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة. ويرى شعبان أن المهم في مواكب 30 يونيو الماضي، أنها فتحت الأبواب أمام حوار واسع بين شركاء السلطة لضرورة

الدستورية الحاكمة في البلاد، إضافة إلى أن ذلك لم يسمح بالتهاون مع إعادة قول النظام السابق والحركة الإسلامية إلى الواجهة من جديد. وحظيت الشرطة باهتمام كبير قبل اندلاع تظاهرات 30 يونيو الماضي وبعدها، حينما تداولت صحف محلية أن الشرطة ستدخل في إضراب ذلك اليوم بالتزامن مع التظاهرات، وذلك عقب هتافات بعضهم في وجه وزير الداخلية عز الدين الشيع. وهو ما جعل الشرطة في موضع اتهام بأنها ستشارك في مؤامرة مع أنصار النظام السابق بعدم حماية الموكب والمنشآت في إطار خطة متكاملة، إلا أن سير الأحداث جعلها تشارك بقوة. وحظيت الشرطة بزيارة حمدوك، ورئيس لجنة إزالة التنفك المناوب محمد الفكي سليمان للإشادة بـ"مهنتيتها وحرفيتها" في التعامل مع التظاهرات. وقال حمدوك في تلك الزيارة إن "الشرطة أثبتت جدارة ومهنية عالية في التعامل بكل احترافية مع المظاهرين في 30 يونيو". ويرى الباحث والمحلل السياسي السوداني عمرو شعبان أن "موكب 30 يونيو هي بمثابة انتصار للمدنيين على أنصار البشير والعسكريين الباحثين عن تفويض شعبي لحكم البلاد". ويقول إن "التظاهرات غيرت القواعد وستكون لها ما بعدها، حيث أن الشارع

ويؤكد هؤلاء أن الأحداث التي شهدتها المظاهرات الأخيرة في السودان وما تلاها تشير إلى أن الدبل بعد 30 يونيو الماضي لن يكون كما كان سابقاً، حيث منح المدنيون قوة واضحة في المشهد السياسي، لكن لن يسمح بعودة قول النظام السابق. وأدت تداعيات مظاهرات 30 يونيو الأخيرة إلى بروز ثلاثة اتجاهات مختلفة داخل القوى السياسية الناشطة في السودان، جهة داعمة لرئيس الوزراء عبدالله حمدوك وتطالبه بتحقيق أهداف الثورة، وأخرى تريد فض الشراكة بين المدنيين والعسكريين، أما الجهة الثالثة فتسعى إلى إسقاط النظام بكامله لانتهاجه سياسة البنك وصندوق النقد الدوليين. وكانت هناك مخاوف من محاولة قوى موالية للنظام السابق من عرقلة الإجراءات التي تتخذ باتجاه التحول الديمقراطي، ومن أبرز الجهات الداعية للتظاهر 30 يونيو تجمع المهنيين السودانيين والحزب الشيوعي وأحزاب ذات توجهات إسلامية محسوبة على البشير. وجاءت التظاهرات مريكة من حيث تفاوت الدعوات لها بين إسقاط الحكومة ورفض سياساتها الاقتصادية، وبين المحتفلين بإحياء ذكرى يوم عظيم للثورة والمطالبين بتحقيق أهدافها. وبعث التعامل العنيف للشرطة مع المحتجين في تظاهرات 30 يونيو الأخيرة برسائل أنه لن يكون مقبولاً المساس بالشرعية الثورية التي أفرزت الوثيقة

قابلة تتجدد في كل حين في دارفور وغيرها. وظهرت الخلافات بشكل واضح في تظاهرات ذكرى انقلاب البشير في 30 يونيو، وياتت تلك الانقسامات سمة أساسية في المرحلة الانتقالية حيث تنذر بغوضى واقتتال وتعميق الهوة بين الأطراف السياسية الحاكمة وغيرها التي اختارت البقاء أو الانسحاب من الحكم. ويقول مراقبون إن بقاء تلك الخلافات بين القوى المدنية والعسكريين من دون حل سيدفع نحو سيناريوهات من أهمها استمرار الاحتجاجات في الشارع وتعميم الفوضى في كل مكان في السودان.

الخرطوم - يكافح السودان للروح سريعا من الفترة الانتقالية التي انتمت بالكثير من الإشكالات والخلافات بين القوى المدنية والعسكرية المشكلة لمجلس السيادة، لكن التغيير يسير ببطء شديد في بلد يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية عدة على كافة الأصعدة. ويسود خلاف عميق بين المدنيين والعسكريين، الذين شكلوا مجلساً لإدارة شؤون البلاد بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، حيث يطمح المواطنون السودانيون إلى التخلص سريعا من عبء المشكلات الاقتصادية والحياتية، بالإضافة إلى إنهاء صراعات



تحول ديمقراطي مؤلم